اعتراضات ابن هشام الأنصاري على المعربين في كتابه «مغني اللبيب» قراءة تأصيلية

عبدالحميد مصطفى السيد

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية وآدابها ، كلية العلوم والآداب ، الجامعة الهاشمية ، الأردن .

E-mail: asayyed41@hotmail.com

المجلة العربية للعلوم الإنسانية 133 العدد 22/86

الملخص

أقام ابن هشام الأنصاري الباب الخامس من كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» على ذكر جهات عشر يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها . ويهدف هذا البحث إلى رجع النظر في هذه الجهات وقراءتها قراءة تأصيلية ، بغية الوصول إلى الضوابط والأصول التي قامت عليها ، ثم تصنيفها تصنيفاً يقوم على تمييز مستوياتها واستشفاف المبادئ التي تنظم علاقات الألفاظ ، وتوجه الإعراب ، وتهدي إلى فهم التراكيب وتحليلها .

وحاول البحث في أثناء تلمسه هذه الأصول أن يقاربها - على قدر ما أطاق - بما يناظر من الأصول والضوابط التي أقام النحاة عليها تحليلهم ، فانتهى إلى ثلاثة أصول كلية ، لها أهميتها في بناء نظرية النحو العربي ، وتوجيه القول في تشكل الوجه النحوي : اختيارا أو ترجيحاً أو تضعيفاً أو رفضاً .

مقدمة

لعل الذي ينبغي الإلماح إليه ، بداية ، أن هذا البحث يتجافى عن مطلبين :

أولهما : التعريف بابن هشام الأنصاري (761هـ) ؛ إذ إنه إمام مجتهد في النحو لا يعوزه تعريف ، استوعب مسائله ونبغ فيه بلوغاً جعل بعض معاصريه يقولون : إنه «أنحى من سيبويه»[1] ، فضلاً على أن محققي كتبه قد كفوا من يريد مؤنة هذا المطلب[2] .

وثانيهما :أن هذا البحث ليس عرضاً لكتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» ، ولا بياناً لمنهج ابن هشام في تصنيفه ، فقد عرض لذلك من تناولوه بالبحث[3] .

المقصد المتعين من هذا البحث والمبتغى الأول منه أن يستكنه اعتراضات ابن هشام ، في (مغنيه) ، على المعربين ، فقد أقام الباب الخامس من الكتاب على ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها .

وتحديد إعراب كلمة ما يخضع لمستويات مختلفة من الضوابط ، ولا يقتصر على طبيعة العلاقة بين دلالة البنية في التركيب ووظيفتها النحوية حسب ، ولقد استطاع ابن هشام ، في هذا الباب من كتابه ، أن يجرد جانباً كبيراً من تلك الضوابط التي حصرها في عشر جهات .

ومنهجي في التأتي لمطالب البحث هو رجع النظر في الجهات التي ذكرها وما أورده من أمثلة ، في كل جهة ، فاء إليها حين وجد أن «**بعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم**»[4] أو «**جهل أو غفلة**»[5] أو «**ليتمرن بها الطالب**»[6] ، بغية تصنيفها تصنيفاً يقوم على تمييز مستوياتها واستشفاف الأصول اللغوية التي تمثلها ، والقوانين الكلية المطردة التي تنظم علاقات الألفاظ في التركيب ، وتوجه الإعراب ، وتميز ما التبس بغيره .

ويستعين البحث ، بقدر ، بالأنظار اللسانية الحديثة ، بقصد الإفادة من أدواتها المنهجية ومعطياتها والاستئناس بنتائجها في التنظير والتأصيل .

ولعله يحسن أن نشير ، في هذا الموضع ، إلى أن جل منطلقات نظرية تشومسكي (N. Chomsky) تلتقي «في اعتراضاتها على البنيوية من الجهات التي وجدت أن البنيوية تتخلف فيها عن تفسير صور أساسية من الظاهرة اللغوية مع الأصول التي رسمها ابن هشام في (المغني) . . . وكأن المعرب عند ابن هشام هو «البنيوي» عند التحويليين»[7] .

ومن أبرز جوانب القصور في المنهج البنيوي ، في رأي التحويليين ، أنه عاجز عن تفسير العلاقات بين الجمل ، كالعلاقة بين النفي والإخبار ، والعلاقة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول ، وعن تفسير اللبس في الجمل التي تحتمل أكثر من معنى ، كما أنه لا يظهر أن الجمل المركبة ترتد إلى جمل أخرى بسيطة ، فضلاً على أنه يطرح المعنى في التحليل النحوي للظاهرة اللغوية . . .[8] وجوانب أخرى ليس من همة هذا البحث أن يتناولها .

وأما اعتراضات ابن هشام فحصرها في جهات عشر وقع للمعربين بسبب عدم مراعاتها خطأ أو وهم ، من نحو : عدم مراعاة المعرب المعنى أو قواعد الصناعة النحوية ، أو تخريجه الوجه النحوي على ما لم يثبت في كلام العرب ، أو حمل الوجه على الأمور الضعيفة ، أو ترك بعض ما يحتمله التركيب من أوجه ، أو عدم مراعاة الشروط والقيود الخاصة بالباب النحوي . . . وغيرها من الجوانب التي سنذكرها تالياً . ويمكن حصر هذه الجوانب في ثلاثة أصول كلية تنظيمها ، تتمثل في ضوابط : المعنى والسماع والأصل ، وهاك بيانها :

أولاً - المعنى

عوّل النحاة القدامى على المعنى معولاً كبيراً ، فقد كان اعتمادهم المعنى ضابطاً اعتدّوه في وصف التراكيب وتحليلها ، وبخاصة في مصنفات المتقدمين ، كسيبويه (180هـ) والمبرّد (285هـ) ، ومن جاء بعدهم ، على الرغم من الاختلاف الواضح في طرق التناول وأساليب التحليل . وقد جرد المبرد مبدأ عاما في ذلك ، حيث ذكر أن «**كل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فمردود**»[9] .

وللدراسات اللغوية الحديثة احتفال خاص بدراسة المعنى «يقويه ويدعمه أن المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة ظاهرة اجتماعية»[10] ، ومن ثم دعت الحاجة إلى تشقيقه إلى ثلاثة معان فرعية[11] : المعنى الوظيفي «Functional Meaning» ، والمعنى المعجمي «Lexical Meaning» ، والمعنى الاجتماعي أو معنى المقام Contextual Meaning . وسنأتي على تحديد هذه المعاني بعد .

وقضايا المعنى كثيرة متشابكة ، حيث تتضام عناصر مختلفة للإبانة عنه : فجزء منها يتصل بعناصر لغوية تعرف بالسياق اللغوي ، ممثلة في : الرتبة والزيادة والحذف والمعجم والإعراب ، وجزء آخر منها يتصل بعناصر غير لغوية تعرف بالسياق الخارجي ، وهي جملة القرائن المحيطة بالحدث اللغوي ممثلة في : المتكلم ، من خلال الصورة الصوتية التي يؤدي بها الكلام ، أو في المخاطب المتلقي من خلال تذوقه الجمالي وثقافته الفكرية وانتماءاته المذهبية ، أو في ظروف الكلام وملابساته[12] .

وقد جعل ابن هشام أولى الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها «**أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى**»[13] ، ويقرر أن «**أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا**»[14] ، فإن عدم النظر في موجب المعنى قد يؤدي إلى الاعتماد على الصورة السطحية للجملة وظاهر لفظها ، وهذا أمر يقود ، غالباً ، إلى الخطأ في الإعراب وإنتاج معنى مرفوض ، ولذلك يجب على المعرب أن يتجاوز ظاهر اللفظ إلى ما يستبطنه التركيب من علائق دلالية .

والمعنى الذي يلحظ في هذه الجهة هو المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي أو معنى المقام ، وآية ذلك ما أورده من أمثلة . أما المعنى الوظيفي فعرض له في الجهة الثانية ، حيث يقول فيها : «**أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ، ولا ينظر في صحته في الصناعة**»[15] كما تناول قضايا المعنى في جهات أخرى ، وإليك ما سبق بشواهده وأمثلته :

أ - المعنى المعجمي للفظ

المعجم ، بمفهومه العام ، قائمة من الكلمات منظمة بطريقة مخصوصة ، وضعت بإزائها شروح وشواهد تفسر معناها وتوضحه . والمعنى المعجمي الذي تدور حوله الكلمة المفردة متعدد ومحتمل ، وهو قابل للدخول في سياق معين ، ولا يحدد هذا المعنى إلا السياق الذي لا يقبل التعدد أو الاحتمال غالباً .

وكان الأصل الذي جرده ابن هشام ، في بيان دور المعنى المعجمي للفظ ، أصلاً عاماً درست التراكيب على هدي منه ، من خلال الموقع الذي يمثله اللفظ في التركيب ، أو من خلال الارتباط الوثيق بين الوظائف النحوية «Functions» ودلالات العناصر التي تعبر عنها ، من دون أن يتخذ ذلك منطلقاً لدراسة دلالة الألفاظ دراسة شاملة تقوم على تحديد طبيعة الوظائف التي يمكن للفظ أن يعبر عنها ، ورصد العلائق التركيبية التي صح أن يكون طرفاً فيها ، وذلك من مثل ما نجده في بعض الأنظار الحديثة ، وهو ما يعرف بالاتجاه المعجمي الوظيفي «Functional Lexical Grammar»[16] .

ولعل ذلك يرجع إلى المنهج الذي اعتمده النحاة العرب القدامى في دراسة العربية ، فقد اتخذوا التركيب وما يتضمنه من علائق نحوية منطلقاً دراستهم ، أما المعنى المعجمي فكان ملحظاً إضافياً يستعان به عندما يتخلف البعد النحوي الخالص عن تقديم وصف صحيح للتراكيب[17] .

ومن الأمثلة الدالة على ما سبق ما أورده ابن هشام في تحليل قوله تعالى :

- **(فأماته الله مائة عام)** (البقرة : 259) ، فإن ظاهر اللفظ يجعل انتصاب «مائة» بـ «أماته» ، قال ابن هشام[18] : «وذلك ممتنع من بقائه على معناه الوضعي ، لأن الإماتة سلب الحياة ، وهي لا تمتد ، والصواب أن يضمن «أماته» معنى «ألبثه» فكأنه قيل : فألبثه الله بالموت مئة عام ، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين ، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث ، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد ، فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي» .

ويصح تعلق «مائة» بـ «أماته» ، باعتبار ما تضمنه من الموت ، وهو انتفاء الحياة ، وإلى هذا ذهب «الأمير» في حاشيته[19] .

وفي حاشية الدسوقي : الأَوْلى أن يتعلق (مائة عام) بـ «أماته» ، فما فيه من معنى الموت الذي هو وصف وجودي أو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حياً ، وعلى كل فهو مستمر ، وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة ، والمعنى : فأماته الله ، أي جعل الوصف قائماً به ، أو جعل استمرار عدم الحياة قائماً به مائة عام[20] .

وعلى هذا فلا حاجة إلى القول بالتضمين كما ذهب إليه ابن هشام .

- وقوله تعالى : (**فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك**) (البقرة : 260) ، إذ يبين ابن هشام أن الجار والمجرور في قوله (إليك) ، لا يصح أن يتعلقا بالفعل «صرهن» إذا كان بمعنى : قطعهن ، ويصح أن يتعلقا به إذا كان بمعنى : أملْهُنَّ ، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف ، أي : إلى نفسك[21] .

والتحقيق في المسألة أن قوله تعالى : (فَصُرْهنَّ) : قرأه حمزة بكسر الصاد ، والباقون بضمها وتخفيف الراء ، واختلف في ذلك ، فقيل : القراءتان يحتمل أن تكونا بمعنى واحد ، ذلك أنه يقال : صاره يصوره ويصيره ، بمعنى قطعه أو أماله .

وقال الفراء[22] : «**الضم مشترك بين المعنيين ، وأما الكسر فمعناه القطع فقط**» .

وقيل : الكسر بمعنى القطع ، والضم بمعنى الإمالة .

ونتج عن هذا الخلاف في دلالة (فصرهن) الاختلاف في تعلق الجار والمجرور (إليك) ، ولما فسره العكبري بمعنى : أملهن ، قدّر محذوفاً بعده ، تقديره : فأملهن إليك ثم قطعهن ، ولما فسره بمعنى : قطعهن ، قدر محذوفاً يتعلق به (إليك) تقديره : قطعهن بعد أن تميلهن إليك ، ثم قال[23] : (والأجود عندي أن يكون (إليك) حالاً من المفعول المضمر ، تقديره : فقطعّهن مقربة إليك أو ممالة) .

وعلى هذا فالرأي الذي ذكره ابن هشام مسبوق بما ذكره العكبري .

ب - المعنى الاجتماعي أو المقام

ومن شواهد ما جاء في تحليل قوله تعالى : **(ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله)**(البقرة : 282) ؛ إذ تدل البنية السطحية للجملة عل تعلق «إلى أجله» بالفعل «تكتبوه» ، قال ابن هشام[24] : «وهو فاسد ، لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين ، وإنما هو حال ، أي مستقراً في الذمة إلى أجله» .

وهذا الوجه في إعراب (إلى أجله) هو رأي شيخه أبي حيان الأندلسي (754هـ) ، وسبقهما إليه أبو البقاء العكبري[25] .

وقوله تعالى : **(وإني خفت الموالي من ورائي)** (مريم : 4) ، فإن المتبادر تعلق «من ورائي» بـ «خفت» ، وهو فاسد في المعنى ، لأنه يسلم إلى البعد عن دلالة التركيب وسياق الموقف أو المقام الملابس له ، فهو لم يخف من وراءه ، وإنما خاف ولايتهم من بعده وسوء خلافتهم ، ولذا وجب تعلق «من» بـ «الموالي» لما فيه من معنى الولاية[26] .

وهذا يفهم من كلام الزمخشري ، قال : يتعلق الظرف (من ورائي) بالموالي ، أي : قلوا وعجزوا عن إقامة الدين[27] .

ج - المعنى الوظيفي

المعنى على مستوى الأنظمة الصوتية والصرفية والنحوية هو معنى وظيفي «أي أن ما يسمى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي»[28] ، ومهمة علم النحو هي دراسة العلائق بين الأبواب النحوية ممثلة في المفردات التي في التركيب ، إذ إن هناك تفاعلاً بين الوظيفة النحوية والمفردة التي تختار لشغلها ، ويشكل هذا التفاعل بينهما مع الموقف المعين المعنى الدلالي للجملة[29] .

وساق ابن هشام أمثلة لهذا المعنى في الجهة الثانية ، كما ذكرنا ، ومراده بالصناعة جانب الشكل الذي يتمثل في نظام عناصر الجملة وما يخضع له من

ضوابط ، ومن هذه الأمثلة :

- قول بعضهم في قوله تعالى : **(وأنه أهلك عاداً الأولى وثمود فما أبقى)** (النجم : 50-51) : إن «ثمود» مفعول مقدم : ورده ابن هشام بقوله[30] : «**وهذا ممتنع ، لأن لـ «ما» الصدر (صدر الكلام) ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإنما هو معطوف على (عاداً) أو هو بتقدير : وأهلك ثموداً**» .

والوجهان اللذان ذكرهما ابن هشام ذكرهما المعربون ، وبدأ العكبري بالوجه الثاني ، قال السمين الحلبي[31] : في نصب (ثمود) وجهان :

أحدهما : أنه معطوف على عاد .

والثاني : أنه منصوب بفعل مقدر ، وبه بدأ العكبري ، ولا حاجة إليه ، ولا يجوز أن ينتصب بـ (أبقى) ، لأن ما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها .

- وقول بعضهم في قوله تعالى : **(هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً)** (الكهف : 103) : إن (أعمالاً) مفعول به ، ورده ابن خروف[32] بأن «خسر» لا يتعدى ، ووافقه الصفار[33] ، وعلق ابن هشام قائلاً : وثلاثتهم ساهون ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ، ولأن «خسر» متعد[34] .

ولم أجد هذا الإعراب الذي ذكره عن الثلاثة في مرجع من المراجع ، واكتفى أبو حيان في «بحره» وتلميذه السمين الحلبي في «دره» بإعرابه تمييزاً .

- قول بعضهم (وهو أبو البقاء العكبري) في قوله تعالى : **(ومن ذريتنا أمة مسلمة لك)** (البقرة : 128) إن (من ذريتنا) كان صفة لـ (أمة) ، ثم قدم عليها فانتصب على الحال .

هذا ما ذكره ابن هشام عنه ، وعلق قائلاً[35] : «**وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ، وأبو علي لا يجيزه بالظرف ، فما الظن بالحال التي هي شبيه بالمفعول به**» .

وتمام الآية الأولى (**ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا . . .**) ، ولم يذكر

ابن هشام التقدير الصحيح هنا . وما أجازه العكبري أن يكون المفعول الأول (أمة) و(ومن ذريتنا) حال ، لأنه نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال ، و(مسلمة) المفعول الثاني ، وكان الأصل : اجعل أمة من ذريتنا مسلمة لك . . ثم قال : فالواو داخلة في الأصل على (أمة) وقد فصل بينهما بقوله : (من ذريتنا) ، وهو جائز ، لأنه من جملة الكلام المعطوف بالظرف .

وفي إجازة العكبري نظر ، ذكره ابن هشام ، وهو مسبوق بكلام شيخه أبي حيان وتلميذه السمين الحلبي ، قال السمين : «وفي إجازته ذلك نظر ، فإن النحويين كأبي علي الفارسي وغيره منعوا الفصل بالظرف بين حرف العطف إذا كان على حرف واحد وبين المعطوف وجعلوا قوله :

يوماً تراها كَشِبْهِ أردية العصب ويوماً أديمها نغلا

ضرورة ، فالفصل بالحال أبعد . .

وهو مأخوذ عن شيخه أبي حيان في تفسيره «البحر المحيط» . لكن أبا حيان لم يصرح باسم أبي علي .

والتقدير في البيت : وترى يوماً أديمها نغلا ، ففصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف (يوما) . وعد النحاة هذا الفصل ضرورة شعرية ، فإن كان لا يستقيم بالظرف فهو بالحال أبعد . والوجه الذي بدأ به أبو حيان واقتصر عليه هو أن يكون «جعل» بمعنى «صيّر» ، ومفعوله الأول و«من ذريتنا» صفة لموصوف محذوف هو مفعول أول ، (أمة) مفعوله الثاني ، والتقدير : واجعل ناساً من ذريتنا أمة مسلمة لك[36] .

وتحدد العلاقة بين المبنى ، مفرداً أو مركباً ، والمعنى الوظيفي ضوابط وقيم خلافية تساعد على تفسير صور أساسية في الظاهرة اللغوية ، وهذه العلاقة من الملاحظ التي أقام عليها النحويون حدودهم للأبواب النحوية ، إذ يمثل اعتبار المستوى الصرفي ، مستوى البنية ، ملحظاً إضافياً ثابتاً بنوا عليه منهجهم في التحليل[37] .

ولعله يغني في البيان عما سبق أن نجد ابن هشام ينبه المعرب ، في الجهة

السادسة ، إلى مراعاة «**الشروط المختلطة بحسب الأبواب ، فإن العرب يشترطون في باب شيئاً ، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم ، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط**»[38] . وأورد ابن هشام ستة عشر نوعاً من هذه الشرائط والضوابط ، وأشار إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين ، ومن ذلك قوله :

- اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ، ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في (**ملك الناس إله الناس**) (الناس : 2-3) . إنهما عطف بيان ، والصواب أنهما نعتان . ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو «مررت بهذا الرجل» : إن «الرجل» نعت ، والحق أنه عطف بيان[39] .

وما قاله الزمخشري في المسألة ليس وهماً كما زعم ابن هشام ، فما قاله هو : فإن قلت : (ملك الناس إله الناس) ما هما من رب الناس؟ قلت : هما عطف بيان ، كقولك : «سيرة أبي حفص عمر الفاروق بين بـ (ملك الناس) ، ثم زيد بيانا بـ (إله الناس) ، لأنه قد يقال لغيره : رب الناس . . . وقد يقال : ملك الناس . . . وأما (إله الناس) فخاص بلا شركة فيه ، فجعل غاية البيان . فإن قلت : فهلا اكتفى بإظهار المضاف إليه الذي هو (الناس) مرة واحدة؟ قلت : لأن عطف البيان للبيان ، فكان مظنة للإظهار دون الإضمار .

وأما أبو حيان فقال : والظاهر أن (ملك الناس إله الناس) صفتان . ونقل كلام الزمخشري السابق . . . وقال : وعطف البيان المشهور أنه يكون بالجوامد ، وظاهر قوله (أي الزمخشري) أنهما عطف بيان لواحد ، ولا أنقل عن النحاة شيئاً في عطف البيان : هل يجوز أن يتكرر معطوف عليه واحد أم لا يجوز؟

وعلّق السمين على اعتراض أبي حيان قائلاً : ويُجاب عنه بأن هذا جار مجرى الجوامد[40] .

فبان بهذا أن ما أجاب به الزمخشري ليس وهماً ، وآية ذلك أن أبا حيان صدّر كلامه بقوله : «والظاهر . . .» وهذا التصدير يدل ، كما الحال في تفسيره

حيث ورد هذا اللفظ ، على أن ما قاله يحتمل وجهاً آخر ، ولذا نراه يتساءل : «هل يجوز أن يتكرر معطوف عليه واحد أم لا يجوز؟» . وفي إجابة الزمخشري رد كاف على هذا التساؤل ، فالتكرار «غاية البيان» .

- اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات ، والإظهار في بعض ، فمن الأول ، مجرور لولا ، ومجرور وحد ، ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره ، تقول : لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، ووحدك ، ووحده ، ومجرور لَبَّيْ وسعدي وحناني ، ويشترط لهن ضمير الخطاب . . . ومن الثاني : تأكيد الاسم المظهر ، والنعت والمنعوت ، وعطف البيان والمبين[41] .

قال ابن هشام : ومن الوهم في الأول قول بعضهم في «لولاي وموسى» : إن «موسى» يحتمل الجر ، وهذا خطأ ، لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ولأن «لولا» لا تجر الظاهر ، فلو أُعيدت لم تعمل الجر ، فكيف ولم تعد؟ . . .

وما أثبته ابن هشام - معنا - هو رأي البصريين ، والكوفيون أجازوا العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار ، تقول : مررت بك وزيد ، بجر (زيد) عطفاً على الكاف في «بك» ، وساق الكوفيون شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر تؤيد ما ذهبوا إليه ، ذكرها الأنباري في «الإنصاف» واختار أبو حيان مذهب الكوفيين وساق شواهد كثيرة عليه في مواضع متفرقة من «بحره»[42] .

وما ذكر في (لولا) يخالف ما ذكره في موضع آخر من كتابه ، وهو قوله[43] : « . . .وسمع قليلاً «لولاي ، ولولاك ، ولولاه» خلافاً للمبرد ، ثم قال سيبويه والجمهور : هي جارة للضمير ، مختصة به . . . وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع» .

فبان بهذا أن ما ذكره هنا ليس على إطلاقه ، إذ تأتي (لولا) جارة للضمير ، وفاقاً لسيبويه ، فاعرف هذا ، يرحمك الله .

ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء العكبري (616هـ) في (**إن شانئك هو الأبتر**) الكوثر : 3 ، إنه يجوز كون «هو» توكيداً ، وقد مضى ، وقول الزمخشري في قوله تعالى : (**ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله**) (المائدة : 117) : إذا قدرت «أن» مصدرية ، فـ «أن» وصلتها (أي المصدر المؤول) عطف بيان على الهاء (في به) .

ووجه الوهم أن الضمير لا يبين ، أي لا يصح عطف الاسم الظاهر عطف بيان إلا على اسم ظاهر ، ويصح ذلك في البدل ، إبدال الظاهر من المضمر .

وقوله (وقد مضى) إشارة إلى الاعتذار عنه بما سبق له في موضع من كتابه في باب ضمير الفصل ، حيث قال : «وقد يريد (أي العكبري) أنه توكيد لضمير مستتر في (شانئك) لا لنفس شانئك» وحينئذ لا معنى للقطع بتوهيمه . وأما أبو حيان فقال : والأحسن الأعرف أن يكون (هو) فصلاً[44] .

وقد يسمح التركيب بحمل المعنى الوظيفي على أكثر من وجه ، من خلال فهم العلائق بين عناصر التركيب . ولا يعيب النحويين اختلافهم في الوجه الواحد ، فقد يكون لأحدهم رأي أو افتراض يختلف قليلاً أو كثيراً عن افتراض سواه أو رأيه ، معيار التفاضل بين الفرضيات المختلفة يحدّده : حاجة التركيب إلى وجه نحوي ما أو عدم حاجته إليه ، ومعرفة صاحبه بالصناعة النحوية وتبحّره فيها . ولم يغفل ابن هشام عن ذلك ، فنراه ينبّه المعرب ، في الجهة الرابعة ، إلى ضرورة حمل الوجه النحوي على الوجه القريب القوي لا البعيد الضعيف ، قال : «**أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب القوي**» ، ثم يوجه المعرب إلى كيفية معالجة المسألة النحوية ، يقول[45] : «**فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر ، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن ، إلا في ألفاظ التنزيل ، فلا يجوز إلا على ما يغلب على الظن إرادته ، فإن لم يُغلّب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف . . .**» وهاك شواهد مما أورده تؤيد ما قاله :

- قول الزمخشري : في قوله تعالى : (**وكل أمر مستقر**) (القمر : 30) ، فيمن جر (مستقر) : إنه عطف على (الساعة) .

والتقدير على قول الزمخشري : أي اقتربت الساعة واقترب كل مستقر وثابت . قال ابن هشام : (وكل أمر مستقر) فمبتدأ (أي كل) خبره محذوف تقديره : عند الله واقع ، أو خبره قوله تعالى : **(حكمة بالغة)** (القمر : 50) ، وما بينهما (أي بين المبتدأ كل والخبر حكمة) اعتراض ، وقول بعضهم (وهو أبو الفضل الرازي صاحب اللوامع) : الخبر «مستقر» وخُفض على الجوار حَمْلُ على ما لم يثبت في الخبر» .

وظاهر أن ابن هشام ضعّف تخريج الزمخشري لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، كما أنه رد الخفض على الجوار ، لأنه - كما قال : «**حمل على ما لم يثبت في الخبر**» .

وما قاله ابن هشام في هذين التوجيهين هو رأي شيخه أبي حيان ، حيث قال في رده على الزمخشري : وهذا بعيد لطول الفصل بثلاث جمل ، وبعيد أن يوجد هذا التركيب في كلام العرب ، بل لا يوجد مثله في كلامهم . وقال في رده على الرازي : وهذا ليس بجيد ، لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ ، ولأنه لم يُعهد في خبر المبتدأ ، إنما عهد في الصفة ، على اختلاف النحاة في وجوده[46] .

- وقول بعضهم في قوله تعالى : **(إنما يريد الله ليُذهب عنكم الرّجس أهل البيت)** (الأحزاب : 3) ، إن «أهل» منصوب على الاختصاص ، وضعّفه ابن هشام «لوقوعه بعد ضمير الخطاب ، مثل : «بك اللهَ نرجو الفضل» ، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم ، كالحديث «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورَث» ، والصواب أنه منادى»[47] .

- وقول الجماعة (أي المفسرين) في قوله تعالى : **(تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين)** (سبأ : 14) ، إن فيه حذف مضافين ، والمعنى : علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم ، قال ابن هشام[48] : «وهذا معنى حسن ، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين ، لم يظهر الدليل عليهما ، والأولى أن «تبيّن» بمعنى وضح ، و«أن» وصلتها بدل اشتمال

من الجن ، أي وضح للناس أن الجن لو كانوا . . .» . وقول ابن هشام - هنا - هو قول أبي حيان في «البحر» .

وقول ابن هشام : «إلا أن فيه دعوى حذف مضافين» : المضافان المحذوفان في قول الجماعة ، هما : ضعفاء ، ورؤساء . وقوله : «وهو معنى حسن» أي : وأما ظاهر الآية فهو بعيد ؛ إذ الظاهر أن كل الجن ادّعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب إلا حين خرّ سليمان ، عليه السلام ، ميتاً .

ومتابعة ابن هشام في أمثلته التي يستدلّ بها على هذه الجهة تظهر حرصه على تضييق احتمالات التعدد في المسألة الواحدة ، وتخريجها على الوجه القريب البعيد عن التعسف والتكلّف .

د - السياق اللغوي

المراد بالسياق كل ما يحيط بالتركيب ويؤثر في فهمه وتحليله ، ويتمثل بعناصر غير لغوية تُعرف بالمقام ، وعناصر لغوية تعرف بالسياق اللغوي ، سياق المقال . ولأهمية السياق في وصف الظاهرة النحوية نرى ابن هشام يمدّ بصره إلى ما حولها من عناصر لغوية مجاورة أو في تركيب نظير للتركيب موضع النظر ، ومن ذلك ما أورده في الجهة السابعة من اعتراضاته على المعرب ، حيث يقول[49] : «**أن يحمل كلاماً (أي المُعرب) على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه**» . وهو في هذه الجهة يُرشد المعرب إلى أن يستعين في إعراب كلمة ما في موقع معين من التنزيل الكريم بالنظر في إعرابها في موقع مجاور ، أو في موقع آخر نظير للموقع الأول ، أي ينبغي للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة ، ويجعل الإعراب في المحتمل مثل ما الإعراب فيه ظاهر ، وهو بذا يجعل النص القرآني نصاً واحداً .

ومن أمثلة ما سبق قوله تعالى : (**فاجْعل بيننا وبينك مَوعداً لا نُخْلفُه نحن ولا أنت مكاناً سُوَى * قال موعدكم يَوْمُ الزينة وأن يُحشَر الناسُ ضحى**) (طه : 58-59) .

فيحتمل أن المراد بقوله (موعدا) هو وعد ، أو زمان وعد ، أو مكان وعد ، وكل محتمل ، قال ابن هشام[50] : «**فإن الموعد محتمل للمصدر ، ويشهد له (لا نخلفه نحن ولا أنت) ، وللزمان ويشهد له (قال موعدكم يوم الزينة) وللمكان ، ويشهد له (مكانا سوى) ، وإذا أعرب (مكاناً) بدلاً منه لا ظرفاً لـ «نُخلفه» تعيّن ذلك وارتفع الاحتمال**» .

وواضح مما سبق أن ابن هشام حمل الوجه النحوي على ثلاثة احتمالات ، وكل احتمال يؤيده بنية مجاورة في السياق .

وقد تكون المعطيات السياقية اللغوية بعيدة ، ولا تتعلق بالتركيب المحلل بقدر ما تتعلق بطبيعة سياق النص التي يجب أن تُراعى ، كأن يُقال : ويؤيده مجيئه على هذه الشاكلة في آيات أخرى ، ومن ذلك قول بعضهم في قوله تعالى : (**وما ربّك بظلام للعبيد**) (فصلت : 46) ، إن المجرور «بظلام» في موضع نصب أو رفع ، على «ما» الحجازية والتميمية ، ويأخذ ابن هشام بالوجه الأول ، لأن الخبر بعد «ما» لم يجئ في التنزيل مجرّداً من الباء إلا وهو منصوب ، نحو قوله تعالى : (**ما هنّ أمهاتهم**) المجادلة : 2 ، وقوله تعالى : (**ما هذا بشرا**) (يوسف : 31) ، وبناء عليه يرجّح الأول[51] .

ومنه أيضا قول بعضهم في قوله تعالى : (**ولئن سَأَلْتَهُم من خَلَقَهُمْ ليقولُنَ الله**) الزخرف : 87 ، إن اسم الله ، سبحانه وتعالى ، مبتدأ أو فاعل ، والتقدير : والله خلقهم ، أو خلقهم الله ، ويرى ابن هشام أن الحمل على الثاني هو الصواب ، ويُدلّل على ذلك بقوله تعالى : (**ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ خلقهنّ العزيز العليم**) (الزخرف : 9) .

ومن جملة الضوابط التي يُشار إليها وتُعدّ من معطيات السياق اللغوي الرسم الكتابي ، وقد تناوله ابن هشام في الجهة الثامنة من اعتراضاته ، قال[52] : «**أن يحمل المعرب (أي الكلامّ على شيء ، وفي ذلك الموضع ما يدفعه**» ومثّل له بقول بعضهم في قوله تعالى : (**إن هذان لساحران**) (طه : 63) ، إنها «إن» واسمها ، أي : إن القصة ، و«ذان» مبتدأ . وبناء على هذا القول تكون «ها»

ضمير القصة في موضع نصب اسماً لـ «إن» . ويرد ابن هشام على هذا الوجه بالرسم الكتابي ، فيقول : «وهذا يدفعه رسم «إن» منفصلة و«هذان» متصلة» .

ولبيان ما ذكره ابن هشام يجدر أن نبين أن في الآية قراءات[53] نذكر منها ما يتصل بما نحن فيه :

1 - (إنْ هذان) : بتخفيف (إنْ) ، (هذان) بالألف وتخفيف النون ، قرأ بها حفص وابن كثير وعدد كبير من القراء .

- وقرأ ابن كثير أيضاً (إنْ هذانِّ) بتخفيف نون (إنْ) ، (هذانّ) بالألف وتشديد النون .

- (إنّ هذين) ، بتشديد نون (إنّ) ، وبالياء وتخفيف النون في (هذين) ، وقد قرأ بها أبو عمرو من السبعة ، وعائشة ، والحسن . . . وآخرون . أما الباقون فقرءوا (إنّ هذان) .

أما القراءة الأولى (إنْ هذان) ، وقراءة ابن كثير الثانية (إنْ هذانّ) ، فعلى أن «إنْ» المخففة من الثقيلة فأهملتَ وجيء باللام فارقة في الخبر بين «إنْ» المخففة والنافية ، و«هذان» مبتدأ ، و«لساحران» خبره ، ووافقت خط المصحف ، فإن الرسم «هذن» بدون ألف ولا ياء ، وهذا التوجيه على مذهب البصريين .

وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن «إنْ» نافية بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا» ، وهو خلاف مشهور ، وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم : «**ما هذان إلا ساحران**» .

أما قراءة أبي عمرو فواضحة من حيث الإعراب والمعنى ، ولكنهم استشكلوها من حيث خطّ المصحف ، وذلك أن رسمه «هذن» بدون ألف ولا ياء ، فإثباته بالياء زيادة على خط المصحف .

وأما قراءة الباقين (إنَّ هذان لساحران) فذكروا في توجيههما وجوهاً كثيرة ، منها أن اسمها ضمير القصة ، وهو «ها» التي قبل «ذان» وليست بـ «ها» التي للتنبيه الداخلة على أسماء الإشارة ، والتقدير : إنّ القصة ذان لساحران .

وقد رد أبو حيان هذا الوجه فقال : «وضعف ذلك من جهة مخالفته خطّ المصحف» ، وهو ما ذكره ابن هشام هنا وقد سبقه إليه شيخه .

ونظيره قول بعضهم (وهو مكيّ بن أبي طالب القيسي في مشكل إعراب القرآن) في قوله تعالى : **(وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)** (المطففين : 2) ، إنّ «هم» في «كالوهم» ضمير رفع مؤكد للواو ، والثاني في «وزنوهم» كذلك ، أو مبتدأ وما بعده الخبر . وقراءة حمزة وعيسى بن عمر أنهما كانا يقفان وقفةً يُتبين منها أنهما كانا يجعلان الضميرين للمطففين كما سيأتي .

وبدأ أبو حيان كلامه في الآية بالحديث عن تعدية الفعلين : «كال» و«وزن» ، قال[54] : «كال» و«وزن» مما يتعدّى بحرف الجر ، فتقول : كلتُ لك ، ووزنتُ لك ، ويجوز حذف اللام ، كقولك : نصحت لك ونصحتك . . . والضمير نصب ، أي : كالوا لهم أو وزنوا لهم ، فحذف حرف الجر ووصل الفعل بنفسه ، والمفعول محذوف وهو المكيل والموزون . وعن عيسى بن عمر وحمزة ، المكيل له والموزون له محذوف ، و«هم» ضمير مرفوع تأكيد للضمير المرفوع الذي هو «الواو» أو واو الجماعة .

وفي الإتحاف[55] : (وكتبوا «كالوهم أو وزنوهم») بواو ولا ألف بعدها فيهما .

واختلف المعربون في «هم» على وجهين : أحدهما : هو ضمير نصب ، فيكون مفعولاً به ، أي : إذا كالوا الناس أو وزنوا الناس .

والثاني : أنه ضمير رفع مؤكد لواو الجماعة ، ويكون على هذا قد حذف المكيل والمكيل له ، والموزون والموزون له . وعلى هذا يكتبان بالألف ، وهما في المصحف بغير ألف .

ورد الزمخشري الوجه الثاني ، قال[56] : «**ولا يصحّ أن يكون ضميراً مرفوعاً للمطففين ، لأن الكلام يخرُج به إلى نظم فاسد ، وذلك أن المعنى : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا . وإن جعلت الضمير للمطففين انقلب إلى قولك : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم**

على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ، لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر» ونقله ابن هشام في المغني[57] .

وعلّق أبو حيان قائلاً[58] : «ولا تنافر فيه بوجه ، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير أو لا يؤكد ، والحديث واقع في الفعل . غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء - وهو على الناس - مذكور ، وهو في (كالوهم أو وزنوهم) محذوف للعلم به ، لأنه معلوم أنهم لا يُخسرون ذلك لأنفسهم ، إنما يُخسرون ذلك لغيرهم» .

وانتصر السمين الحلبي للزمخشري فقال[59] : «الزمخشري يريد أن يحافظ على أن المعنى مرتبط بشيئين : إذا أخذوا من غيرهم ، وإذا أعطوا غيرهم ، هذا إنما يتم على تقدير أن يكون الضمير منصوباً عائداً على الناس ، لا على كونه ضمير رفع عائداً على المطففين . قال : ولا شك أن هذا المعنى الذي ذكره الزمخشري وأراده أتمّ وأحسن من المعنى الثاني ، ورجّح الأول سقوط الألف بعد الواو ، ولأنه دالّ على اتصال الضمير ، إلا أن الزمخشري استدركه ، فقال : «والتعلق في إبطاله بخط المصحف ، وأن الألف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه - ركيكٌ ، لأن خط المصحف لم يُراعِ في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط ، على أني رأيت في الكتب المخطوطة بأيدي الأئمة المتقنين هذه الألف مرفوضة لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعاً ؛ لأن الواو وحدها مُعطية معنى الجمع ، وإنما كتبت هذه الألف تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو قولك : هم لم يدعوا ، وهو يدعو ، فمن لم يثبتها ، قال : المعنى كاف في التفرقة بينهما . وعن عيسى بن عمر وحمزة أنهما يرتكبان ذلك ، أي يجعلان الضميرين للمطففين ، ويقفان وُقيفة يُبينان بها ما أرادا» .

هـ - الأداء الصوتي

يقود الأداء الصوتي إلى تعدّد فهم المعنى الذي ينعكس ، من ثم ، على عملية التحليل النحوي ، ويتجلى الأداء في ظاهرتين : ظاهرة التنغيم ، وظاهرة الوصل والوقف .

ويُعرف التنغيم بأنه ارتفاع الصوت وانخفاضه في أثناء الكلام[60] ، وتستخدمه معظم اللغات بطريقة تمييزية تفرق به بين المعاني ؛ إذ يُمكن ، في معظم اللغات ، أن نغير الجملة من خبر إلى استفهام أو توكيد أو انفعال أو تعجّب ، دون تغيير في شكل الكلمات المكوِّنة ، فـ «ما» في قوله تعالى : **(قالت ما جزاء من أراد بأهلك سوءاً إلا أن يسجن أو عذاب أليم)** (يوسف : 25) ، تحتمل «ما» النفي ، فيكون الأسلوب إخباراً مؤكداً بالحصر ، وتحتمل الاستفهام لغير العاقل فيكون الأسلوب استفهاماً . وعلى هذا فللتنغيم أثر مهم في تشكّل المعنى الدلالي والنحوي للتركيب[61] .

والوقف ، في اصطلاح علماء القراءات ، قطعُ الصوت عن الكلمة زمناً ، يُتنفس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة ، إما بما يلي الموقوف عليه أو بما قبله ، وإذا لم يفعل القارئ ذلك فإنه يجعل السلسلة النطقية ذات دفعة كلامية واحدة من غير قطع ، وهذا ما يُعرف بالوصل . وما من شك في أن هذا الأمر له صلة وثيقة بالمعنى ، ومثال ذلك ما أورده ابن هشام في العنصر الثالث عشر من الجهة الأولى : «**ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يُعرب لتلميذه «قيّماً» من قوله تعالى : (ولم يجعل له عوجاً قيّماً) الكهف : 1-2 ، صفة لعوجاً ، قال : فقلت له : يا هذا كيف يكون العوج قيّماً؟ وترحّمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في «عوجاً» وقفة لطيفة دفعاً لهذا التوهّم**»[62] .

وقد يُتخلّص بالوقف من إشكال ظاهر في التركيب ، كقول بعضهم (ذكره ابن الأنباري في البيان) في قوله تعالى : (قل تعالوا أتل ما حرّم ربكم عليكم أن لا تُشركوا به شيئاً) الأنعام : 151 ، إن الوقف قبل «عليكم» وإنّ «عليكم» إغراء ، قال ابن هشام : وهو حسن ، وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية مُحوج للتأويل[63] .

والإشكال هو أن «ما» من قوله «ما حرم» موصولة و«أن لا تشركوا» بدل أو خبر مبتدأ محذوف ، وكلاهما مُشكل ، لأن المحرّم الإشراك لا عدمه ، وأن الأوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على «لا تشركوا» ، وفيه عطف الإنشاء على

الخبر ، وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محرمة ليحوج ذلك إلى التأويل بادعاء أن «لا» زائد لا نافية ، والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم من تلك التكلفات كلها ، وعطف الأوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق إنشاء معنى ، والمعنى : عليكم أن لا تشركوا به شيئاً ، أي : الزموا ترك الشرك به[64] .

لكن السمين الحلبي عدّ هذا الوجه ضعيفاً ، قال : وهو ضعيف لتفكك التركيب عن ظاهره ، ولأنه لا يتبادر إلى الذهن[65] .

وعكس هذا قول بعضهم في قوله تعالى : (**فلا جُناح عليه أن يطوّف بهما**) (البقرة : 158) ، إن الوقف على «فلا جُناح» وإنّ ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبية التطوّف بالصفا والمروة . وردّه ابن هشام لأن إغراء الغائب ضعيف وأن الإيجاب لا يتوقف على كون «عليه» إغراء ، بل كلمة «على» تقتضي ذلك مطلقاً[66] .

ولذا نرى أن علماء القراءات قسّموا الوقف إلى تام وحسن وكاف وقبيح ، ومعرفة الوقف وأحكامه ومواضعه تشكّل أمراً مهماً في فهم معاني القرآن الكريم .

وهكذا يُتبيّن ، مما تقدم ، أن الأداء بظاهرتَيْه يعين على تفسير الظاهرة النحوية وفهم معناها ، وتحديد العناصر المكونة لها ، مما يقدّم دليلاً على أن الأداء الصوتي جزء لا يتجزأ من النحو ونظامه .

ثانياً - الأصل

يأتي مبدأ الأصل والفرع وجهاً آخر في اعتراضات ابن هشام على المعربين ، حيث قال في الجهة العاشرة[67] : «**أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ**» . ويطلق الأصل ، في النحو العربي ، على معان كثيرة ، فقد يُراد منه[68] :

- ما يستحقه اللفظ من إعراب أو بناء .

- التجرد من العلامة الفرعية في : تعريف وتنكير ، وعدد ، وجنس ، ونفي وإثبات .

- الكثرة ، أي كثرة الشواهد التي تؤيد القاعدة .

- ما تستحقّه القاعدة أو الباب النحوي ، وهو كل ما جُرِّد في قواعد يقوم عليها الباب ، من قيود صرفية ونحوية ودلالية . ومن الواضح أن هذا الأصل يتخذونه أساساً يُعتدّ به في تأويل ما خرج على القاعدة ، كما يُعتدّ به عندما يأتي على صورة قاعدة توجيهية ، ترافق عملية التفسير أو التأويل أو التقدير ، كأن يُقال : الأصل عدم الحذف ، الأصل عدم التقدير ، التنكير أصل والتعريف فرع عليه . . . ونحو ذلك ، والفرع بخلاف هذه المعاني .

وقول ابن هشام السابق : «**أو على خلاف الظاهر لغير مقتض**» **أعمّ من قوله** : «**على خلاف الأصل**» ، لأنهما قد يجتمعان فيما إذا خُرِّج الكلام على حذف ، وينفرد الثاني فيما إذا احتمل الكلام إعرابين ، وكان أحدهما لا دليل عليه ، فهو خلاف الظاهر .

ومن الأمثلة التي أوردها ، في هذه الجهة ، ووقع للمعربين فيها خطأ لعدم اعتدادهم بالأصل :

- قول مكّي بن أبي طالب (437هـ) في قوله تعالى : (لا تُبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى كالذي يُنفق ماله رئاء الناس) البقرة : 264 : إن الكاف في (كالذي) نعت لمصدر محذوف ، أي إبطالاً كالذي[69] . . . واعترض ابن هشام قائلاً : ويلزمه أن يُقدّر : إبطالاً كإبطال إنفاق الذي يُنفق ، والوجه أن يكون (كالذي) حالاً من واو الجماعة في (لا تبطلوا) ، أي : لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي يُنفق ، فهذا الوجه لا حذف فيه[70] . وهذا الوجه الذي ذكره ابن هشام مسبوق إليه ، وهو رأي ابن الشجري (542هـ) في أماليه[71] .

وإنما لزم مكّي أن يُقدّر التقدير الذي قدّره ابن هشام ، لأن تقدير مكّي يُفْضي إلى أن يُشبّه الإبطال ، وهو معنى ، بالذات ، وهذا لا يصح . وإنما قدّر ابن

هشام : كإبطال إنفاق الذي . . . لأن الإبطال حُكْم لا يتعلّق بالذوات وإنما يتعلّق بالأفعال ، والوجه الذي ارتضاه لا حذف فيه ، والأصل عدم الحذف إذا استقام المعنى .

وأكثر المعربين[72] يجعل هذه الكاف نعتاً لمصدر محذوف ، ومذهب سيبويه أنه منصوبة على الحال من المصدر المضمر المفهوم من الفعل المتقدم .

ومنهم من جعلها حالاً من فاعل «لا تبطلوا» كما ذهب إليه ابن الشجري وتابعه فيه ابن هشام .

- «قول بعض العصريين[73] في قوله ابن الحاجب (646هـ) : «الكلمة لفظ» : أصله : الكلمة هي لفظ . ومثله قول ابن عصفور (663هـ) في «شرح الجمل»[74] : إنه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يُحذف «هو» ، مع قوله وقول غيره : إنه لا يجوز حذف العائد في نحو «جاء الذي هو في الدار» ، لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف» .

ومراد ابن هشام : وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يجوز الحذف في «زيد هو الفاضل» و«الكلمة لفظ» مع أنه لا دليل عليه؟

وبيان المسألة - كما بينه ابن عصفور[74] وغيره - أن الضمير المرفوع الذي يقع في خبر المبتدأ ، «لا يجوز حذفه أصلاً إلا أن يكون مبتدأ ، نحو : زيد هو القائم ، فإنه يجوز حذفه ، فتقول : زيد القائمُ . . .» .

أما الضمير المرفوع الواقع مبتدأ والعائد على الاسم الموصول ، فإنه يجوز حذفه إن كان في صلة «أي» ، نحو قوله تعالى : (**ثمّ لننزعن من كلّ شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّاً**) (مريم : 69) ، تقديره : هو أشدّ .

وإن كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أو لا يكون ، فإن كان فيها طول جاز حذفه ، نحو :

«جاء الذي هو ضاربٌ زيداً يوم الجمعة» .

تقول فيه : جاء الذي ضارب . . . .

وإن لم يكن فيها طول ، نحو : «جاء الذي هو في الدار» لم يجز حذفه ، قال ابن عصفور : «إلا حيث يُسمع كقراءة من قرأ : برفع «أحسن» وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق في الشواذ ، وقراءة العامة (**تماماً على الذين أَحْسَنُ**) (الأنعام : 154) ، برفع نون (أحسنَ) ، وهو فعل ماض واقع صلة للموصول .

وقد عقد ابن هشام باباً مستوعباً طويلاً للحذف ، في خاتمة الفصل الخامس الذي أقامه على اعتراضاته على المعرب ، على اعتبار أنه «من المُهمّات» ، وعرض لشروط الحذف وبيان مكان المقدّر ومقداره وكيفيته ، وأماكن من الحذف يتمرّن بها المعرب على الأبواب . ومن ذلك - مثلاً - تحليل قولهم : «ضربي زيداً قائماً» . فقد جاءت هذه الجملة مخالفة لقاعدة الإسناد التي تقتضي وجود مسند ومسند إليه ، وبذلك لا بدّ من تقدير خبر للمبتدأ ليصحّ الإسناد ، فعن الأخفش أن التقدير : ضَربي زيداً ضَرْبُه قائماً ، وعن البصريين أن التقدير : ضربي زيداً إذا كان أو إذ كان قائماً ، فكلّ من التأويلين اقتضى خبراً ينسجم ومعنى الجملة ، غير أن الوجه الأول أفضلُ عند ابن هشام من الثاني ؛ لأنه يفضّل أن يكون المقدَّر من لفظ المذكور إذا أمكن ذلك ، كما في الوجه الأول ، ولأن تقليل التقدير يقلّل من مخالفة الأصل[75] .

ونبّه ابن هشام إلى أن مخالفة الأصل أو مخالفة الظاهر لمقتض ليست خطأ ، ومن الأمثلة التي أوردها ، قوله :

- وإنما قال سيبويه[76] في (**قل اللهم فاطر السموات والأرض**) (الزمر : 46) ، إنه (أي فاطر) على تقدير «يا» ولم يجعله صفة على المحل (محلّ اللهم) ، لأن عنده أن اسم الله ، سبحانه وتعالى ، لما اتّصل به الميمُ المعوّضة عن حرف النداء أشبه الأصوات ، فلم يجز نعته .

وإنما قال في قوله[77] :

اعتاد قلبَكَ من سلمى عوائدُهُ وهاج أحزانَك المكنونةَ الطَّللُ

ربْعٌ قواءٌ أذاع المعصِراتُ به وكلّ حيرانَ سارٍ ماؤه خضِلُ

إن التقدير : هو رَبْعٌ ، ولم يجعله على البدل من الطلل ؛ لأن الربع أكثر منه ، فكيف يبدل الأكثر من الأقل؟ ولئلا يصير الشِّعر معيباً لتعلُّق أحد البيتين بالآخر ، إذ البدل تابع للمبدل منه ، ويُسمِّي ذلك علماء القوافي «تضميناً» ، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مُضمر ، يقال : دار ميَّة ، وديار الأحباب ، رفعاً بإضمار «هي» ، ونصباً بإضمار «اذكر» فهذا موضعٌ أُلف فيه الحذف» . هذا ما قاله ابن هشام ، وقد أجاز أبو سعيد السيرافي رفع (ربع) على البدل من الطلل ، كأنه قال : وهاج أهواءك ربع قواءٌ[78] .

- «وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك «نعْم الرجل زيدٌ» كون زيد خبراً لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ والجملة قبلَه خبراً ؛ لأن «نعم» و«بئس» موضوعان للمدح والذم العامّين ، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل»[79] .

ولا تُعدّ ملاحظة الشكل وحده أو ظاهر اللفظ كافياً في تفسير الظاهرة النحوية وتحليلها . وقد أدرك النحاة أن وراء التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر يتم في ضوئه تفسير الظاهرة وفهم معناها ، وليس التأويل والتقدير ، في النحو العربي ، إلا ضبطاً للعلاقة بين التركيب الظاهر و«الأصول التي تنتظم بنيته عندهم»[80] ، لأن «بنية الجملة أو تركيبها لا تعطينا دائماً كل شيء عن العلاقات النحوية»[81] .

وهذا الأساس المزدوج الذي أدركه النحاة هو الأساس نفسه الذي تنادي به النظرية التحويلية : البنية السطحية Surface Structure ، والبنية العميقة Deep Structure ، وكان من جملة اعتراضات التحويليين على البنيوية أن في اللغة ، أي لغة ، جملاً تكون ذات معان متعددة Ambiguous Sentences .

وإنه لمعجب حقّاً أن تكون هذه المسألة ، على التعيين ، قد عالجها ابن هشام أيضاً في تقرير صريح عند بيانه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ؛ فقد جعل الجهة الخامسة منها : «**أن يترك بعض ما يحتمله**

اللفظ من الأوجه الظاهرة» والجهة التاسعة : «**ألا يتأمّل عند وجود المشتبهات**» وقد فصّل في الجهتين القول في جمل ذات معان متعددة ، واستقصى وجوهها وأمثلتها ومواضعها ورتبها ، في الجهة الخامسة ، على الأبواب النحوية «ليسهل كشفها» ومن ذلك :

– ما أورده في باب المبتدأ ، نحو قولهم : «ما في الدار زيدٌ» ، وهو تركيب يحتمل المرفوع (زيد) : الابتدائية والفاعلية ، والفاعلية عنده أرجح ، «لأن الأصل عدم التقديم والتأخير»[82] والأصل في الاحتمالين :

* ما استقرّ في الدار زيد .

– وفي «باب المنصوبات المتشابهة» يورد قوله تعالى : (**وأُزلفت الجنة للمتقين غير بعيد**) (ق : 31) ، الذي يحتمل عنده :

* وأُزلفت الجنة للمتقين إزلافاً غير بعيد . نصب (غير) على المصدر .

* وأزلفت الجنة للمتقين زمناً غير بعيد . نصب (غير) على الظرفية الزمانية .

* وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد . أي الإزلاف حال كونه غير بعيد ، وهي حال مؤكدة ، ونظيره قولهم : «سرت طويلاً» الذي يحتمل عنده أيضاً .

* سرت زمناً طويلاً : طويلاً نائب ظرف زمان .

* سرت سيراً طويلاً : طويلاً نائب مفعول مطلق .

* يسْرتُهُ طويلا : طويلاً حال .

– وفي باب الحال ما يحتمل كون الحال من الفاعل وكونه من المفعول في قولهم : «ضربتُ زيداً ضاحكاً» ، قال ابن هشام[83] : يحتمل كون «ضاحكاً» حالاً من الفاعل وكونه حالاً من المفعول .

وهذا يعني أن الجملة ، كما في الجمل السابقة ، مشتقّةٌ من بنيتين عميقتين مختلفين ، لكل منهما دلالة مختلفة ، وذلك بسبب الضمير المستتر في «ضاحكاً»

واحتمال عوده على الفاعل أو المفعول ، والتقدير :

* ضربتُ زيداً وأنا ضاحك .

* ضربت زيداً وهو ضاحك .

ونظيره قوله تعالى : **(وقاتلوا المشركين كافّة)** (التوبة : 36) ، قال ابن هشام[84] : «وتجويز الزمخشري الوجهين في **(ادخلوا في السلم كافة)** (البقرة : 208) ، وهْمٌ ، لأنه (أي كافة) مختص (أي في آية البقرة) بمن يعقل» .

- وفي باب التوابع : في قوله تعالى : **(سبّح اسم ربك الأعلى)** : يجوز فيه كون (الأعلى) صفة للاسم أو صفة للرب ، قال ابن هشام : وأما نحو «جاءني في غُلام زيد الظريفُ» فالصفة للمضاف «غلام» ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل ، لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته .

ويعرض ابن هشام في الجهة التاسعة أمثلة من نوع مختلف ، نحو قولهم :

* زيد أحصى ذهناً .

* وعمرو أحصى مالاً .

فإن الأول على أن «أحصى» اسم تفضيل ، والمنصوب تمييز ، مثل «أحسن وجهاً» ، والثاني على أن «أحصى» فعل ماض ، والمنصوب مفعول به ، مثل **(وأحصى كل شيء عدداً)** (الجن : 28) ، قال ابن هشام[85] : ومن الوهم قول بعضهم في **(أحصى لما لبثوا أبداً)** (الكهف : 12) ، إنه من الأول : فإن الأمد ليس مُحصياً بل مُحصى ، وشرط التمييز المنصوب بعد «أفعل» كونه فاعلاً في المعنى ، كـ «زيد أكثر مالاً» بخلاف «مال زيد أكثر مال» .

ثالثاً - السّماع

يقصد بالسماع جملة الشواهد التي تمثّل العربية الفصحى ، والتي أُخذت عن طريق النقل والمشافهة ، وتتمثل بالقرآن الكريم وقراءاته ، وبالحديث الشريف

وبكلام العرب شعراً ونثراً . ويقدّم المشاهد المسموع في أثناء صوغ الأحكام أو في الرد على ما يُساق من أوجه في تحليل الظاهرة اللغوية ، ليعزّز أو يرفض أو يضعف وجهاً من الأوجه التي قيلت فيها .

ولأهمية السّماع في وصف العربية وتقعيدها ، وفي تحليل تراكيبها ، نبّه ابن هشام المعرب في الجهة الثالثة ألا يخرج في تحليله «**على ما لم يثبت في العربية**» من صور الاستعمال ، ومن ذلك :

- قول بعضهم في قوله تعالى : **(وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله)** البقرة : 246 ، إن الأصل : وما لنا وأن لا نقاتل ، أي : ما لنا وترك القتال ، كما نقول : ما لك وزيداً . وردّه ابن هشام بقوله[86] : ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه .

- وقول بعضهم فيمن قرأ (وهو ابن مهران الأصبهاني) : **(إن البقر تشابهت)** (البقرة : 70) ، إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي ، وأنشد :

طلب لعُرفك يابن يحيى بعدما تتقطّعت بي دونك الأسبابُ

وردّ ابن هشام هذا الوجه لعدم وجود سماع يؤيده ، قال[87] : «ولا حقيقة لهذا البيت ، ولا لهذه القاعدة ، وإنما أصل القراءة (إن البقرة) بتاء الوحدة ، ثم أدغمت في تاء (تشابهت) فهو إدغام من كلمتين» .

- وقول بعضهم[88] : «إن «الذي» و«أن» المصدرية يتعارضان ، فتقع «الذي» مصدرية ، كقول الشاعر[89] :

أتقْرحُ أكبادُ المحبّينَ كالذي أرى كبدي من حُبّ ميَّة تقْرَحُ

وتقع «أن» بمعنى «الذي» ، كقولهم : «زيد أعقل من أن يكذب» أي من الذي يكذب» .

فأما وقوع «الذي» مصدرية فارتضاه ابن هشام لقول كثير من العلماء به ، وجعلوا منه قوله تعالى : **(ذلك الذي يبشر الله عباده)** (الشورى : 23) ، وقوله

تعالى : (**وخضتم كالذي خاضوا**) (التوبة : 69) ، ثم قال : وأما عكسه ، أي وقوع «أن» بمعنى الذي ، فلم أعرف له قائلاً .

وواضح أن ابن هشام يحتجُّ بالسّماع في قبول الوجه النحوي أو ردّه .

صَفوة القول

وصفوة القول في اعتراضات ابن هشام على المعربين أنه استطاع أن يورد المظان التي توقع المعربين في الخطأ ، وأن يحصرها في عشر جهات ، قدّم من خلالها شواهد قرآنية وشعرية ونثرية وأمثلة كثيرة ، وكان له القدرة على محاكمة الآراء ومناقشتها وتحليلها ، وأن يختار الوجه الذي يوافق دلالة التركيب ، ويوافق الضوابط والأصول التي تحكمه ، وهو في أغلب ما اختار من الوجوه كان مسبوقاً إليه ، وبخاصة آراء شيخه أبي حيان وتلميذه السمين الحلبي وغيرهم من النحاة المحققين ، وهو في كل هذا كان يسعى إلى وضع أصول توجيه الإعراب ، وتكوين ملكة لدى المعرب يستطيع من خلالها : فهم التراكيب في العربية ، وتصحيح ما شاع في تحليلها ، وتمييز ما يلتبس بغيره ، مما يدلّ على أنه وقف على كثير من خصائص الظاهرة النحوية وتهدّى إلى كثير ، أيضاً ، من الأصول والضوابط النافعة للتحليل النحوي ، صادراً في ذلك عن أصول النحاة وضوابطهم التي جاءت أشتاتاً في مصنفاتهم .

وقد تلمّس البحث هذه الضوابط ، فأعاد ترتيبها ضمن قضايا كلية محددة المعالم ، مُفيداً من الأصول والمبادئ التي قامت عليها نظرية النحو العربي والمرتكزات التي قامت عليها الدراسات الحديثة ، فانتهى إلى ثلاثة أصول رئيسة ، تُرسي أسساً وتكوّن ضوابط تُسعفُ في اختيار الوجه النحوي أو ترجيحه أو تضعيفه أو ردّه ، وتتمثل هذه الأصول في : الاعتداد بالمعنى وقضاياه المختلفة ، والأصل ، والسماع .

وحاول البحث ، في أثناء تلمسه هذه الأصول أن يقارن بعضها بما يناظر من الأصول والمبادئ الحديثة في التحليل النحوي ، ولا سيما عند التحويليين

الذين كانت اعتراضاتهم على البنيويين تلتقي جُلّها مع اعتراضات ابن هشام على المعرب ، كما ذكرنا صدر هذا البحث .

ولهذه الضوابط والأصول أهميتها في بناء نظرية النحو العربي وتوجيه القول فيها ؛ فالنحو العربي بحاجة ماسة إلى استخلاص المقولات والأصول الكلية ، وصياغتها في قالب يُبين أبعادها في صورة جلية ومفهومة ، من خلال تعدد القراءة والنظر في تفكير أوائل النحاة ، والمحققين من المتأخرين الذين حاولوا أن يؤصلوا للنحو العربي ويضعوه في إطار نظري ، كابن هشام الأنصاري ، وغيره من النحاة .

الهوامش والمراجع

(1) يقول ابن خلدون : «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام ، أنحى من سيبويه» . انظر : ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد) ، المقدمة ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، (د .ت) .

(2) انظر مثلاً : عوض ، سامي ، **ابن هشام النحوي** ، ط (پ) ، دمشق : دار طلاس ، 1987م .
مكرم ، عبدالعالم سالم ، **المدرسة النحوية في مصر والشام** ، ط (پ) ، بيروت : دار الشروق ، 1400هـ/ 1985م : ص361-347 .

(3) انظر : السيد ، عبدالحميد مصطفى : «التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري» ، **مجلة البلقاء** للبحوث والدراسات ، جامعة عمان الأهلية ، مج (3) ، ع)1(، 1413هـ/ 1992م : ص31-67 .

(4) **مغني اللبيب** : حققه وعلق عليه : مازن المبارك ومحمد علي حمدالله وراجعه سعيد الأفغاني ، ط (6) ، بيروت : دار الفكر ، 1985م : ص786 ، 741 .

(5) مغني اللبيب ، ص706 .

(6) مغني اللبيب ، ص722 .

(7) الموسى ، نهاد : **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، ط (2) ، عمان : دار البشير للنشر والتوزيع ، 1408هـ/ 1987م : ص52 .

(8) انظر في هذه الاعتراضات :

- Chomsky, N. **Syntactic Structures**, Mouton, 1966, p. 34.

الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص51 ، 71 .

- غلفان ، مصطفى : «نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي» ، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية** ، الدار البيضاء : جامعة الحسن الثاني ، ع (3) ، 1986م : ص85 .

- نحلة ، محمود ، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1408هـ/ 1986م : ص32 ، 33 .

(9) المبرد ، (محمد بن يزيد) ، **المقتضب** ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1386هـ ، ج4 ، ص311 .

(10) حسان ، تمام ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط(2) ، 1979م : ص28 .

(11) اللغة العربية معناها ومبناها : ص28-29 .

(12) انظر في تفصيل ذلك : عيسى ، فارس ، «المعنى اللغوي وعناصر تحديده في ضوء الدرس الحديث» ، **مجلة البلقاء** للبحوث والدراسات ، جامعة عمان الأهلية ، مج (1) ، ع(2) ، 1412هـ/ 1992م : ص113-114 .

(13) مغني اللبيب ، ص684 .

(14) مغني اللبيب ، ص684 .

(15) مغني اللبيب ، ص698 .

(16) يؤمن أصحاب هذا الاتجاه بأن يكون النحو إسقاطاً للمعجم ، أي أن هناك روابط وثيقة بين القواعد التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية وبين المعجم . انظر : الفاسي ، عبدالقادر ، **اللسانيات واللغة العربية** ، ط(1) ، الدار البيضاء : دار توبقال ، 1985م : ج1 ، ص33 .

(17) انظر : النجار ، لطيفة ، **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي** ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، 1995م : ص121-122 .

(18) مغني اللبيب ، ص687 .

(19) انظر : **حاشية الشيخ محمد الأمير** ، بهامش مغني اللبيب ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د .ط : ج2 ، ص120 .

(20) **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** ، القاهرة : مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ، د .ت : ج2 ، ص168 . وانظر أيضاً :

- العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، نشر عيسى البابي ، د .ت ، ج1 ، ص208-209 .

- السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، ط(1) ، دمشق : دار القلم ، 1415هـ/ 1994م : ج2 ، ص560 .

(21) مغني اللبيب ، ص689 .

(22) انظر : الفراء ، **معاني القرآن** ، تحقيق عبدالحليم النجار وزميله ، مصر 1374هـ/ 1955م : ج1 ، ص174 . وانظر : الدر المصون ، ج2 ، ص576 .

(23) التبيان ، ج1 ، ص212 ، وانظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ج2 ، ص577 .

(24) مغني اللبيب ، ص687 .

(25) انظر : التبيان للعكبري : ج1 ، ص230 ، والبحر المحيط لأبي حيان : ج2 ، ص351 ، والدر المصون للسمين الحلبي ، ج2 ، ص669 .

(26) مغني اللبيب ، ص687 .

(27) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** . . . رتبه وصححه محمد عبدالسلام شاهين ، ط (1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1415هـ/ 1995م : ج3 ، ص4 .

(28) انظر : حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص182 .

(29) انظر : حماسة ، محمد عبداللطيف ، **النحو والدلالة** ، ط(1) ، القاهرة : مطبعة المدينة ، 1403هـ/ 1983م ، ص9 .

(30) مغني اللبيب ، ص698 .

(31) الدر المصون ، ج10 ، ص113 ، وانظر : العكبري ، التبيان : ج2 ، ص1191 .

(32) علي بن محمد ، نحوي أندلسي ، له : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الجمل ، مات سنة 609هـ .

(33) قاسم بن علي ، من نحاة الأندلس ، صحب ابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه ، مات بعد سنة 630هـ .

(34) مغني اللبيب ، ص706 .

(35) مغني اللبيب ، ص702 .

(36) انظر فيما سبق :

أبو حيان ، البحر المحيط ، ج1 ، ص389 ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ج2 ، ص115-116 .

والبيت للأعشى الكبير ، **ديوانه** ، تحقيق محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، مصر ، ص233 . والخصائص ، ج2 ، ص395 ، واللسان (نغل) ، والبحر المحيط : ج1 ، ص389 .

والبيت في وصف نبات الأرض . والعصب : ضرب من البرود . والنغل : وصف من : نغل ، إذا فسد ، ونغل وجه الأرض : إذا تهشم من الجُدوبة .

(37) انظر : الموسى ، نظرية النحو العربى : ص74 .

(38) مغني اللبيب ، ص741 .

(39) مغني اللبيب ، ص741-742 .

(40) انظر فيما سبق على التوالي :

الكشاف : ج4 ، ص818 ، البحر المحيط ج8 ، ص531-532 ، الدر المصون : ج11 ، ص161 .

(41) مغني اللبيب ، ص752-753 .

(42) انظر :

- **الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، د .ط ، 1982 : ج2 ، ص463 .

البحر : 402/1 ، 147/2-148 ، 158/3 ، 360 ، 31/7 ، 42/8 .

(43) مغني اللبيب ، ص 361 .

(44) انظر على التوالي : مغني اللبيب : ص754 ، 646 والبحر المحيط : ح8 ، ص520 .

(45) مغني اللبيب ، ص170 .

(46) البحر المحيط : ج8 ، ص174 . وانظر : الرازي ، **التفسير الكبير ، المسمى «مفاتيح الغيب»** ، تحقيق : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، 1422هـ/ 2001م : ج30 ، ص290 .

(47) مغني اللبيب ، ص713 .

(48) مغني اللبيب ، ص719 . وانظر البحر : 267/7 .

(49) مغني اللبيب ، ص773 .

(50) مغني اللبيب ، ص776-777 .

(51) مغني اللبيب ، ص776 .

(52) مغني اللبيب ، ص777 .

(53) انظر في هذا القراءات : الخطيب ، عبداللطيف ، **معجم القراءات** ، دمشق : دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، 1422هـ/ 2002م : ج5 ،د ص8 ، والبحر المحيط : ج6 ، ص256-255 ، وانظر في وجوه توجيه هذه القراءة ، البحر المحيط : ج6 ، ص255 ، والدر المصون : ج8 ، ص65-68 .

(54) البحر المحيط ، ج8 ، ص439 .

(55) البناء ، الشيخ الشافعي ، أحمد بن محمد ، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** ، رواه وصححه وعلق عليه : علي محمد الصباغ ، نشر عبدالحميد حنفي ، القاهرة : ص435 .

(56) الكشاف ، ج4 ، ص706-707 .

(57) انظر مغني اللبيب ، ص778 .

(58) البحر المحيط ، ج8 ، ص439 .

(59) الدر المصون ، ج10 ، ص717 .

(60) انظر : السيد ، عبدالحميد مصطفى ، «التنغيم ودوره في التحليل اللغوي» ، **مجلة دراسات** ، مج (9/ أ) ، ع(2) ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1993 : ص76 .

(61) انظر : التنغيم ودوره في التحليل اللغوي ، ص77-78 ، والكشاف : ج2 ، ص441 .

(62) مغني اللبيب ، ص692 . وهي قراءة حفص عن عاصم بخلاف عنه .
انظر :
- **التيسير في القراءات السبع** ، للداني ، نشر أوتو برتزل ، استانبول ، 1930م : 142 .
- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، تحقيق محمد دهمان ، دمشق ، 1345هـ : ج2 ، ص310 .
- الدر المصون ، ج7 ، ص434-435 .

(63) مغني اللبيب ، ص714 . وانظر : ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، تحقيق طه عبدالحميد طه ، وزارة الثقافة ، مصر : ج1 ، ص348 .

(64) انظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ج2 ، ص185 .

(65) الدر المصون ، ج5 ، ص216-217 .

(66) مغني اللبيب ، ص713-714 .

(67) مغني اللبيب ، ص782 .

(68) انظر : الملخ ، حسن ، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي** ، ط (1) ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2001م : ص75 وما بعدها .

(69) انظر :

القيسي ، مكي بن أبي طالب ، **مشكل إعراب القرآن** ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، ط(2) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1405هـ/ 1984م : ج1 ، ص139 .

(70) مغني اللبيب ، ص782 .

(71) انظر :

ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله ، **الأمالي النحوية** ، ط(1) ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، 1349هـ : ج1 ، ص7 .

(72) انظر في المسألة :

البحر المحيط ، ج1 ، ص66-67 ، ج4 ، ص204 ، ج6 ، ص28 ، 98 والدر المصون : ج2 ، ص585 .

(73) مغني اللبيب ، ص782 . وقوله : «بعض العصريين» هو محمد بن إبراهيم ، ويُعرف بابن الأكفاني الحكيم المتوفى749هـ ، باحث له عناية وتأليف في الطب والرياضيات والأدب . انظر : حاشية الدسوقي : ج2 ، ص233 .

وانظر كلام ابن الحاجب ، أبي عمرو جمال الدين بن عمر :

- **الأمالي النحوية** - أمالي القرآن الكريم ، تحقيق هادي حسن حمودي ، ط(1) ، عالم الكتب ، بيروت ، 1405هـ/ 1985م : ج2 ، ص39 .

- الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، تحقيق إميل يعقوب ، ط(1) ودار الكتب العلمية ، 1998 : ج1 ، ص21 .

(74) انظر : ابن عصفور الإشبيلي ، **شرح جمل الزجاجي** ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، 1980 : ج1 ، ص35خ ، 183 على التوالي .

(75) مغني اللبب ، ص802 ، 804 ، وانظر : الجاسم ، محمود ، **تعدد أوجه التحليل النحوي عند الزمخشري وأبي حيان وابن هشام** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة حلب ، 1420هـ/ 1999م : ص120 .

(76) انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمدهارون ، ط(2) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1408هـ/ 1988م : ج2 ، ص196 . وانظر : مغني اللبيب ، ص784 .

(77) البيتان لعمر بن أبي ربيعة ، كما نسبهما البغدادي في شرح شواهد المغني في الشاهد (834) ، وليسا في ديوانه ولا ملحقات ديوانه . وهما من شواهد سيبويه ، (الكتاب 9281/1 ولم ينسبهما . وانظر :

- ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار ، ط(3) ، بيروت : عالم الكتب ، 1403هـ/ 1983م : ج1 ، ص296 ، ج3 ، ص226 .

- الجرجاني ، عبدالقاهر ، **دلائل الإعجاز** ، حققه وقدم له محمد رضوان الداية وفايز الداية ، ط (2) ، دمشق : مكتبة سعد الدين ، 1407هـ/ 1987م : ص162 .

(78) انظر : مغني اللبيب ، ص784 ، وانظر هامش الكتاب لسيبويه (ج1 ، ص9281 في رأي أبي سعيد السيرافي .

(79) مغني اللبيب ، ص785 .

(80) الموسى ، نظرية النحو العربي : ص184 .

(81) Hocket Charis F., **A course in Modern Linguistics**, New York, 1967, p. 240.

(82) مغني اللبيب ، ص723 .

(84) مغني اللبيب ، ص733 .

(85) مغني اللبيب ، ص781 .

(86) مغني اللبيب ، ص708 .

(87) مغني اللبيب ، ص708 . وذكر ابن هشام عجز البيت فقط ، وذكر صدره ابن عصفور في الضرائر (ص55) ، وذكره البغدادي كاملاً في شرح الشواهد عن ابن عصفور (175/7) ولم يعلق على القراءة . وانظر في القراءة : الخطيب ، عبداللطيف ، معجم القراءات ، ج1 ، ص124-125 .

(88) مغني اللبيب ، ص708-709 .

(89) البيت لجميل بثينة ، وفي ديوانه : «بثنة» بدلاً من «مية» . والشاهد فيه جعل «الذي» مصدرية أما إذا قدرناه : أتقرح أكباد المحبين قرحاً كالذي أرى كبدي تقرح . . فإنها اسم موصول . انظر : ديوان جميل بثينة ، تحقيق حسين نصار ، دار مصر ، 1382هـ : ص47 .

* * *